

الجدل العملي عند النحاة

د/ أحمد جلايلي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ورقلة

Résume :

الملخص:

Notre recherche vise un aspect particulier de la polémique ayant cours, dans les cercles de discussion, entre grammairiens et linguistes traditionnalistes. Cet aspect touche à ce qu'il est commun de dénommer "la théorie du régissant" que nous tentons d'approcher ici par un questionnement ciblé autour des désinences casuelles affectant les unités significatives en arabe.

هذا البحث هو عبارة عن تقديم صورة للجدل النحوي الذي كان يدور بين النحاة واللغويين القدامى في حلقات الدروس ، واخترت من جدلهم ما يعرف بفكرة العامل أو "نظرية العامل " ، وهي مجموعة من الأسئلة التي كانت تطرح في منهج البحث عن الحركات الإعرابية وأوجه تغييرها في الكلام .

لقد كان النحاة ينتبعون الحركة الإعرابية في أواخر الكلام ، وكانوا يعللون هذه الحركة أو الأخرى بفكرة العامل ، أو ما عرف بـ"نظرية العامل " أي : البحث عن الفاعل الذي أحدث هذه الحركة أو الأخرى ، غير أن بحثهم في العامل هذا لم يتأسس على نظرية علمية تسامر منطق اللغة ، بل تراهم في كثير من عملهم متأثرين بالمنطق الأرسطي ، لذلك تراهم في عمليات التحليل ينطلقون من القواعد الكلية ويسحبونها على كل ظاهرة لغوية ونحوية ، مما أدى إلى إحداث غموض وتناقض في تفسير هذه الظواهر ومهما يكن فإن العمل عند النحاة قسمين : لفظي ، ومعنوي . فإن تبين لهم العامل لفظوه أو تمثلوه ، ونسبوا إليه العمل ، وأطلقوا عليه مصطلح العامل اللفظي ، وإن تعرى المعمول عن العامل اللفظي أطلقوا عليه مصطلح العامل المعنوي . وقد يكشف هذا الحوار الجاري بين ابن عبد الله الجرمي والفرّاء عن هذين المصطلحين ، حيث سأل الفرّاء الجرمي عن سبب رفع "زَيْدٌ" في الجملة : (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) فقال : الجرميُّ رفع بالابتداء ، فقال الفرّاء : اظْهَرُهُ ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فَمَثَلُهُ ، قال : لا يَمَثَلُ ، قال الفرّاء : ما رأيت كاليوم عاملاً ، لا يظهر ولا يتمثل¹.

لذلك قال البصريون في رافع المبتدأ² : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء² .

وظهر الاختلاف الطويل في البحث عن أسباب الرفع والنصب والجر والجزم ، وخاض النحاة الأوائل في البصرة والكوفة معركة التقدير والتأويل ، وانخرط في هذا الاختلاف جلُّ المتقدمين والمتأخرين على مدى عصور الدراسات النحوية ، وشدَّ منهم عدد قليل ، نذكر منهم علة سبيل المثال ابن مضاء القرطبي ، الشهير بكتابه : " الرد على النحاة " ، الذي دعا فيه إلى هدم نظرية العامل ، التي كانت من العمدة التي بني عليها النحو العربي في العراق وغيره ، وفي هذا يقول : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه " ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا : (ضرب زيداً عمراً) أن الرفع الذي في (زيداً) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه : « إنما ذكرت ثمانية مجار لأفرك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيئاً منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد »³ ، ويقول في موضع آخر من الكتاب : « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيداً) بعد (إن) في قولنا : (إنَّ زيداً) إلا بعد عدم (إن) »⁴ .

كما يعترض أيضاً على تقدير العوامل المحذوفة ، ويذكر في الكتاب أن إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس حجة ، ويعترض على تقدير متعلقات المجزئات ، وعلى تقدير الضمائر المستترة في المشتقات ، وعلى تقدير الضمائر المستترة في الأفعال، ويدعو إلى إسقاط العلل الثواني و الثالوث، كما يدعو أيضاً إلى إلغاء القياس لأنه - في نظره - لا يشبه شيء في اللغة بشيء منها.

هكذا كان ابن مضاء ثائراً على النحو المشرقي ، رافضاً نظرية العامل رفضاً مطلقاً ، مؤسساً إياه على العقل والشرع .

وهكذا كان شأن النحاة في قضايا النحو العربي ، بين منتسب إلى قاعدة ، أو منسلخ منها ، ولكل من الفريقين حججه ودلائله ، يستند إليها في مرافعاته ومناظراته المثيرة للإعجاب أحياناً ، وللقلق أحياناً أخرى .

وهذا الجدل هو ما دأب عليه الفقهاء أيضاً في حلقات التعليم الشفوية ، أو في أعمالهم المسجلة ، ذلك أن النص القرآني هو النص الذي حرك وعي المسلمين في البدء لوضع قواعد العربية ، وأنه هو النص الذي يختلف في تفسير آياته المفسرون لاختلاف مذاهبهم الدينية ، وأنه النص المقدس عند المسلمين الذي يحمل عقيدة تختلف عن العقائد في تصورهم للحياة ولما بعد الحياة ، إنها فلسفة متميزة ، ربطوا من خلالها الأحداث بأسبابها ، سواء كانت مادية أو غيبية ميتافيزيقية ، و ما فكرة العامل إلا صورة جزئية من هذا التفكير العقدي ، ولتوضيح الجدل العاملي عند النحاة ها نحن نورد هنا صوراً منه :

العامل في المبتدأ والخبر :

ذكر العلماء في عامل المبتدأ والخبر آراء مختلفة ، هي :
قال البصريون وجمهور النحاة : عامل المبتدأ هو الابتداء ، ولكنهم اختلفوا في رافع الخبر .

فقال طائفة منهم : الخبر مرفوع بالمبتدأ فقط .
وقال بعض منهم : إن العامل في الخبر هو الابتداء .
وقال آخرون : الخبر مرفوع بالابتداء و المبتدأ معا .
وقال الكوفيون : إنهما مترافعان ، أي : إن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر .
فمعنى ذلك أن البصريين متفقون على أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، و فسروه بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية⁵ ، و لكنهم اختلفوا في عامل الخبر ، فقال فريق منهم : الأخفش و ابن السراج و الرماني و الزمخشري و الجزولي : إن الابتداء هو العامل في الخبر⁶ ، وذكر ابن جني في الخصائص أن العامل في الخبر عند الأخفش هو المبتدأ لا الابتداء ، كما أورده الرضي والسيوطي⁷ .

كما نقل النحاة أيضا عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ⁸ ، و قد يكون إشارة إلى قوله في الكتاب : «كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول و عمل فيه وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه»⁹ .

و لكن فيما يبدو أن سيبويه نفسه لم يستقر على رأي وحيد ، لأننا نراه في الكتاب يشير إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، و هذا نصه : « و إن اضطر شاعر فأجرى "إذا" مجرى "إن" فجازى بها قال : "أَزِيدُ إِذَا تَرَ تَضْرِبُ" ، إنْ جَعَلَ "تَضْرِبُ" جوابا ، و إن رفعها نَصَبَ ، لأنه لم يجعلها جوابا ، و ترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ، و الاسم ههنا مبتدأ إذا جزمتم ، نحو قولهم : أَيُّهُمْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُ ، إذا جزمتم ، لأنك جئت بـ"تضرب" مجزوما ، بعد أن عمل الابتداء في أيهم و لا سبيل لهم عليه ، و كذلك هذا حيث جئت به مجزوما بعد أن عمل فيه الابتداء ، و أما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حين و سائر الظروف »¹⁰ .

فقوله في هذا النص : « بعد أن عمل الابتداء في أيهم » يشير إلى أن الابتداء هو العامل في المبتدأ .

و البصريون على اختلافهم في عامل الخبر ، فإن قاسما مشتركا يجمعهم في هذه المسألة هو أن يكون الابتداء عاملا للمبتدأ ، و ذلك - فيما نعتقد - يعود إلى تمسكهم بالأصول التي بنوا عليها قواعد اللغة وعدم زعزعتها ، و منها أنه لا يجوز تقديم العامل على معموله ، و إن خرجوا عن عامل الابتداء هدموا القاعدة التي بنوها .

و أما الكوفيون فلم يتقيدوا بهذا الأصل فجوزوا تقديم الم معمول على عامله كما فعلوا في الفعل والفاعل ، و لذلك تراهم لا يختلفون كثيرا كاختلاف البصريين ، ولقد نقل عنهم - وبخاصة منهم الكسائي و الفرّاء - أنهم قالوا بترافع المبتدأ و الخبر¹¹ ، لأن المبتدأ لابد له من خبر ، كما أن الخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كانا متلازمين و لا ينفك أحدهما عن الآخر عمل كل في صاحبه¹².

2_ العامل في المنادى :

يعتقد أنصار المدرسة البصرية أن « ... حرف النداء نائب عن لفظ "أدعو" المستعمل في إنشاء الدعاء ، أو الناصب لفظ "أدعو" »¹³ . بينما يرى نحاة المدرسة الكوفية أن العامل الأصل الذي أحدث النصب في المنادى هو حرف النداء وحده . فهذا سيبويه يذهب إلى أن المنادى هو في الأصل مفعول به ، و حُذِفَ فَعْلُهُ وفاعله وجوبا لكثرة الاستعمال ، و دلّ عليه حرف النداء¹⁴ ، و لكن يخالفه في هذا الرأي المبرّد فيذهب إلى أن العامل هو حرف نداء الذي سد مسد الفعل¹⁵ . و في المسألة رأي ثالث لأبي علي الفارسي ، مفاده : أن حروف النداء هي أسماء أفعال .

و مهما يكن في تضارب الآراء فإن النحاة صنفوا المنادى ضمن المفعولات ، باعتبار التركيب جملة فعلية ، و هذا ما لم يرتضيه الباحثون المحدثون إذ يرون « أن أسلوب النداء ينبني على شيئين : أداة نداء ، و منادى ، و منهما ينشأ مركب لفظي ، ليس فيه معنى فعل مقدر ، و ليس فيه إسناد ، و لا يصح عده في الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه »¹⁶ ، و ليس مانع أن يكون هذا هو الصواب ، لأن الجملة "يَا زَيْدُ" ليست هي الجملة "أَدْعُو زَيْدًا" ، فجملة "يَا زَيْدُ" مركّب غرضه الإنشاء ، و جملة "أَدْعُو زَيْدًا" مركّب غرضه الإخبار ، فكيف يصح لنا أن ننطق مركبا ، ثم نحمله تفسيراً نحويا مخالفا للمنطوق ؟ بالإضافة إلى ذلك فهل سمع النحاة جملة "أَدْعُو زَيْدًا" وضعت للنداء عبر تاريخ اللغة العربية و لما كثر استعمالها - كما يزعمون - عوض الفعل بأحد حروف النداء ؟

3_ لا النافية للجنس و اسمها :

اختلف النحاة كعادتهم في اسم "لا" النافية للجنس ، أهو معرب أم مبني¹⁷ ؟
قال البصريون : إنه مبني على الفتح ، لأن الأصل عندهم في هذا التركيب : "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ" ، هو : "لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدار" ، و حذف "مِنْ" في الكلام ، و رُكِبَتْ مع "لا" فتضمنت معنى الحرف فوجبت أَنْ تبنى ، لأن الحروف أصلها البناء ، و إنما بنيت على الفتح لأنه أخف الحركات.

و قال الكوفيون : إن اسم "لا" النافية للجنس معرب منصوب بها ، أي : هو عامل النصب في الاسم المفرد النكرة الذي يليها ، لأن التقدير عندهم في قولنا : "لَا رَجُلٌ فِي الدار" هو "لا أجد رجلا في الدار" ، و كأنهم اكتفوا بـ"لا" الناصبة نيابة عن الفعل المقدر .

و منهم من قال : إن "لا" ههنا بمعنى "غَيْرٌ" تفيد النفي كـ"لَيْسَ" ، فنصبوا بها ليخرجوها من معنى "غير" إلى معنى "ليس" .

و منهم من قال : أَعْمَلُوهَا النَّصْبَ بغير تنوين ، لأنه من شأن الاسم النكرة أَنْ يكون بعد خبره ، و كأن النصب من غير تنوين مسوَّغٌ للابتداء بالنكرة عند هذه الطائفة من الكوفيين .

و قال آخرون منهم : عملت "لا" النصب ، لأنها نقيضة "إِنَّ" فـ"لا" للنفي ، و "إِنَّ" لتوكيد و الإثبات، و هذا من حمل النقيض على النقيض و إنما نصبت "لا" من غير تنوين لأنها فرع على "إِنَّ" في العمل .

لقد كانت هذه أهم الآراء التي رُوِّجها النحاة قديما - إِنَّ صَرَفًا أو نحوا - في اسم "لا" النافية للجنس ، وهي الآراء التي لهج عليها المتأخرون¹⁸.

4_ "لات" :

هي عند أغلب النحاة من الأدوات العاملة في الجملة الاسمية ، ويشترط في اسمها وخبرها أَنْ يكونا من أسماء الزمان ، وأن يحذف أحدهما ، والغالب حذف الاسم .
ولكن أيَّ عمل تعمله "لات" ؟ ، هل تعمل عمل "لَيْسَ" ؟ أم عمل "إِنَّ" ؟ أم أنها لا تعمل شيئا ؟ قال النحاة :

أ- إنها تعمل عمل "لَيْسَ" في لفظ "الحين" خاصة ، كما قرئت الآية الكريمة : [كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَواْ وَلَآتَ حِينَ مَّناصٍ]¹⁹ بنصب "حين" و تقديره : "و لات الحين حين مناص" ، أي بحذف اسمها و هو "الحين" و هذا رأي سيبويه²⁰ .
و قيل : لا تختص بلفظ "الحين" بل تعمل أيضا مرادفه كـ"أوان" و "ساعة" ، وهو رأي لأبي علي الفارسي .

ب- إنها تعمل عمل "إِنَّ" و هي للنفي العام ، أي تنصب الاسم و ترفع خبر ، وعزي هذا الرأي للأخفش ، و تقدير الآية : "و لات حين مناص لهم" ، بحذف الخبر و هو الجار و مجرور "له".

ج- إنها لا تعمل شيئاً في الجملة بعدها ، فالاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، و إن كان منصوباً فهو مفعول به على إضمار الفعل ، والتقدير في الآية : "لا أرى حين مناص" ، و على قراءة الرفع : "و لا حين مناص كائن لهم" ، وهذا القول نقله ابن عصفور عن الأخفش ولم يثبت ذلك عنه في "معاني القرآن" ، واحتج عليه الأخفش بقول الشاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَ لَآتَ أَوَانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

وأما النحاة المحدثون فلهم في هذه المسألة رأي مغاير ، ففي "لات" يقول مهدي المخزومي : أكبر الظن أن "لات" هذه تعريب "lait" الآرامية ، التي يرى "براجستراسر" أنها مركبة من "لا" ومن اسم معناه : الوجود ، وأن معنى "lait" : لا يوجد .
ويؤيد المخزومي ما ذهب إليه "براجستراسر" من أنها حرف نفي ، لأن التركيب فيها وعدم الشيوخ صيغها قاصرة على استعمال خاص ، وألصقها بأسماء الأحيان خاصة ، كما ورد في الشواهد الشعرية العربية ، فهي وإن كانت تدل على نفي الوجود و تتضمن الدلالة على الحدث أدى بها تخلفها إلى و الجمود ، و أفرغها شيئاً فشيئاً من دلالاتها القديمة (لا يوجد) ، إلى صارت تستعمل استعمال الأدوات ، و تعمل ما تعمله أدوات النفي في اللغة العربية مثل "ما" و "لا" و غيرهما²¹ .

و معنى ذلك أن "لات" (lait) كانت فعلاً في الأصل أعجمياً آرامياً ، ثم تحولت إلى حرف في لغة العرب لقلة استعمالها . و لكن قد يعترض على هذا الرأي مع ما فيه من جدّة بأن الكلمة "لَآت" لم ترد ضمن المفردات المعربة ، في القرآن الكريم التي أشار إليها علماء العربية قديماً وحديثاً ، سوى ما ورد عن المستشرق الألماني برجستراسر ، وتبعه

فيه مهدي المخزومي من غير دليل لغوي شفيح ، ولا غرابة إن كانت عربية صريحة ،
مثلها كمثل "لَيْتَ" الدالة على التَمَنِّي .

5_ لام "كَي" :

هي لام "كَي" ، أو "اللام الزائدة" في الاصطلاح ، وللنحاة في عملها مواقف متباينة ، ولقد تحدثوا طويلا في هذه المسألة ، فقال بعضهم : تنصب الفعل المضارع الداخلة عليه ، نحو قوله تعالى : [مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ]²² ، فالفعل "يُطَهِّرُكُمْ" منصوب ، و الناصب له ليست اللام ، بل هي "أَنَّ" المضمرة بعده جوازا ، وهذا مذهب بصريّ ، فهم لا ينصبون باللام باعتبارها خاصة بالأسماء .

و أما الكوفيون فيسمونها لام "كَي" ، أي : أنها تضمن "اللام" معنى "كَي" ، وهي عندهم ناصبة بنفسها دون إضمار "أَنَّ".

و لم يتوقف الخلاف بين النحاة عند قضية العامل ، بل تعداه إلى المعنى الذي يؤديه هذا الحرف في التراكيب اللغوية ، فقال بعضهم ، إنها زائدة مؤكدة ، و معنى الزيادة تقوية للفعل ، و موضع زيادتها عند الرضيّ أن تكون هذه اللام بعد فعل الأمر أو الإرادة²³ ، نحو قولك : "أُمِرْتُ لِأَعْدِلَ" ، و كقوله عز و جل : [إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً]²⁴ ، ففي المثال الأول "أُمِرْتُ لِأَعْدِلَ" ورد الفعل المشتق من "الأمر" ، و في الآية الكريمة : [إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ] ، ورد فيها الفعل "أَرَادَ" المشتق من "الإرادة" .

و قالت جماعة من النحاة إنها "لام كي" و معناها التعليل ، و هؤلاء أنفسهم انقسموا على قسمين :

الأول : قال الخليل و سيبويه و من تابعهما : إن الفعل في مثل هذه التراكيب مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ، و "اللام" و ما يعادلها خبر للمبتدأ²⁵ ، نحو : "الأمر للعدل" ، في المثال الأول ، و "إرادة الله لذهاب الرجس" ، في الآية الكريمة .

و الثاني : ذهب فريق من النحاة إلى أن المفعول في الجملة محذوف ، و تقديره في المثال السابق : أُمِرْتُ الأمر لأعدل ، و في الآية الكريمة : « يريد الله ذلك ليذهب عنكم

الرجس » . ومهما يكن من اجتهاد فإننا لا يمكن أن نستسيع هذه المناقشات التي لا تزيد الدرس اللغوي إلا عناء .

6_ حذف العامل :

اختلف النحاة في التوجيه النحوي للاسم المرفوع الواقع بعد حرف المجازاة "إن" ، وكانت لهم آراء مختلفة في تفسير الآية الكريمة : [وَ إِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ]²⁶ ، فذكروا في إعراب "أحد" ثلاثة أوجه :

أولها : فاعل للفعل المحذوف وجوبا و يفسره الفعل المذكور "استجارك" . وتقديره : إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره .
و هذا مذهب البصريين .

و ثانيها : إنه مبتدأ مرفوع ، و خبره الفعل المذكور "استجارك" ، وهو رأي الأخفش²⁷ ، و عنده أن الاسم المرفوع الواقع بعد "إن" و "إذا" الشرطيتين يعرب المبتدأ ، و أن الفعل بعده مسند إلى ضمير يعود على المبتدأ ، و الجملة من ذلك الفعل و فاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، فعنده في هذا الوجه لا تقديم و لا تأخير و لا حذف .

و لكن الأخفش لم يقتصر في مثل هذه المسألة على الابتداء و الخبر ، بل قال : « و أن يكون رفع "أحد" على فعل مضمر أقيس الوجهين لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في "أن" لتمكنها و حسنها إذا وليتها الأسماء و ليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ »²⁸ . فمعنى ذلك أنه أجاز الوجهين :

_الرفع على أن الجملة الاسمية ، فيها مبتدأ و خبر .

_ و الرفع على أن الجملة الفعلية فيها فعل و فاعل و مفعول به .

و أما نسبة الابتداء في "أحد" إلى سيبويه ففيها نظر ، لأنه لم يشر في كتابه إلى إعراب الآية الكريمة ، كما أنه لم يكن فيه نص صريح و مطلق يجيز فيه الابتداء بعد حرف الشرط "إن" بل هو القائل : « و اعلم أنه لا ينتصب بعد "إن" و لا يرتفع إلا بفعل ، لأن "إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، و ليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء »²⁹ .

فواضح من خلال نصه أن حرف الشرط "إن" لا يرتفع و لا ينتصب بعدها اسم إلا بفعل ، فلذلك كان المرفوع بعدها فاعلا للفعل المذكور على رأي الكوفيين ، أو المضمر على رأي البصريين ، اللهم إلا إذا قدرنا الفعل "كان" بعد "إن" فأصبح المرفوع

اسمها ، و الفعل المذكور في محل نصب خبرها . و لذلك فالذي نسب إلى سيبويه لم يكن صريحا في النثر ، و لكن ذكر جوازه في الشعر للضرورة ، حيث قال : « و اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء قبل الأفعال ، و ذلك لأنهم شبهوها بما يجزم ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء يدخلها (فَعْل) و (يَفْعَلُ) و يكون فيها الاستفهام فترفعَ فيها الأسماء ...و إنما جاز هذا في "أن" لأنها أصل الجزاء و لا تفارقه »³⁰ .

و أما ثالث الوجه في الإعراب فهو قول الكوفيين ، و حاصله أن الاسم المرفوع بعد "أن" و "إذا" الشرطيتين فاعل للفعل المذكور بعده ، و ليس في الكلام المحذوف يفسره الفعل المذكور.

فلفظ "أحد" عندهم فاعل مرفوع للفعل "استجارك" ، وذلك باعتبار جواز تقديم الفاعل على عامله ، بينما لم يجوز البصريون تقديمه على العامل و هذا سبب الخلاف بينهم في الإعراب .

الخاتمة :

هكذا كان السلف يتصورون العامل النحوي ، وهكذا كانوا يختلفون في المسائل النحوية اختلافا لا طائل منه ، بل كانوا يَقُولُون العرب ما لم يَقُولُوهُ ، انطلاقا من منهج بحث معتمد في ذلك العصر ، منهج كانت أولوياته - عند المتأخرين - الحفاظ على الأصول والقواعد الكلية التي بناها النحاة ، غير أبهين بالقوانين الطبيعية للغة منطقتها السليم .

الهوامش

- ¹¹ -مع النحاة ، و ما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، صلاح الدين الزعبلوي ، (ط.1) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1992 م ، ص : 174 .
- ² - الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، المكتبة المصرية ، بيروت ، 1982م 46/1 .
- ³ - الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، (ط.1) ، دار المعارف ، مصر، (د ت)، ص : 76 .
- ⁴ - المصدر نفسه ، ص : 77 .
- ⁵ -شرح الكافية : 87/1 ، يراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (5) : 44/1 ، و أسرار العربية ، ص : 224 .
- ⁶ -شرح الكافية ، الرضي : 87/1 ، و همع الهوامع : 94/1 .
- ⁷ -الخصائص: 385/2 ، شرح الكافية : 87/1 ، و همع الهوامع : 93/1 ، وتيسير التفسير ، (الطبعة الحجرية) : 35/3 ، 437/3 .
- ⁸ -شرح الكافية : 87/1 ، و همع الهوامع : 93/1 ، وتيسير التفسير ، (الطبعة الحجرية) : 35/3 ، 437/3 .
- ⁹ -الكتاب: 127/1 ، و يراجع : المصدر نفسه : 406/1 ، 127 /2 ، 780 .
- ¹⁰ -الكتاب: 134/1 .
- ¹¹ -شرح الكافية : 87/1 ، و شرح التصريح على التوضيح : 158/1 ، و نتائج الفكر ، السهيلي ، ص : 406 ، و شرح الأشمون : 284/1 .
- ¹² -شرح المفصل : 84/1 ، و العوامل المائة النحوية ، عبد القادر الجرجاني ، ص : 312 .
- ¹³ -المسائل التحقيقية ، ص : 245 .
- ¹⁴ -الكتاب : 147/1 ، وشرح الكافية : 131/1 ، و التبئين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، العكبري ، ص : 442 .
- ¹⁵ -شرح الكافية : 131/1 .
- ¹⁶ -في النحو العربي ، نقد و توجيه ، المهدي المخزومي ، ص : 304 .

- 17 -يراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (53) : 366/1 ، و شرح المفصل : 105/1 ، و شرح التصريح على التوضيح : 240/1 ، و همع الهوامع : 125/1 ، 144 .
- 18 -المسائل التحقيقية ، ص : 239 .
- 19 -ص ، من الآية (3) .
- 20 -الكتاب : 57/1 ، و يراجع : معاني الأخفش : 670/2 ، و إملاء ما مَنَّ به الرحمن : 108/2 ، و شرح الكافية : 271/1 ، و مغنى اللبيب : 283/1 ، و همع الهوامع : 126/1 .
- 21 -في النحو العربي (نقد و توجيه) مهدي المخزومي ، ص : 263 .
- 22 -المائدة ، الآية (5) .
- 23 -شرح الكافية : 244/2 .
- 24 -الأحزاب الآية (33) .
- 25 -الكتاب: 3/ 161 ، و مغنى اللبيب : 241/1 ، و الجنى الداني ، ص : 122 .
- 26 -التوبة ، الآية (6)
- 27 -معاني القرآن للأخفش : 550/2 ، و يراجع : شرح الكافية : 76/1 ، 77 .
- 28 -معاني القرآن الأخفش : 550/2 .
- 29 -الكتاب : 263/1 .
- 30 -المصدر نفسه: 112/3 ، و يراجع : شرح ابن عقيل : 520/1 .